المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

تقرير الجودة

الإحصاء العام للسكان والسكنى

2014

الفهرس

مقدمة 4
1. التقديم الإحصائي 4
1.1 وصف المعطيات 4
2.1 نظام التصنيف 5
3.1 التغطية القطاعية 5
4.1 المفاهيم والتعاريف الإحصائية 5
5.1 الوحدة الإحصائية 7
6.1 المجتمع الإحصائي 7
7.1 المجال المرجعي 7
8.1 التغطية الزمنية 7
9.1 فترة الأساس 7
10.1 وحدة القياس 7
1. 11 الفترة المرجعية 7
12.1 النصوص القانونية ومختلف الاتفاقيات 8
13.1 وتيرة النشر 8
14.1 التكلفة وعبء الاستجابة 8
15.1 تعليقات 9
2. المعالجة الإحصائية 9
1.2 مصادر المعطيات 9
2.2 وتيرة تجميع المعطيات 9
3.2 تجميع المعطيات 9
4.2 التحقق من صحة المعطيات 9
5.2 إعداد المعطيات 11
6.2 التعديل 11
3. الملاءمة 11
1.3 احتياجات المستخدمين 11
2.3 رضا المستخدمين 11
3.3 الشمولية 12
4. الدقة والموثوقية 12
1.4 الدقة الإجمالية 12

2.4 أخطاء المعاينة 12
3.4 الأخطاء غير الناتجة عن المعاينة 12
5. الآنية والالتزام بآجال النشر 13
1.5 الآنية 13
2.5 الالتزام بآجال النشر 13
6. الاتساق وقابلية المقارنة 13
1.6 قابلية المقارنة الجغرافية 13
2.6 قابلية المقارنة عبر الزمن 13
3.6 الاتساق بين المجالات 14
4.6 الاتساق الداخلي 14
7. الولوج والوضوح 14
1.7 السرية: السياسات 14
2.7 السرية: معالجة المعطيات 15
3.7 رزنامة النشر 15
4.7 ولوج المستخدمين 15
5.7 البلاغ الصحفي 15
6.7 النشر 15
7.7 قاعدة المعطيات على الإنترنت 16
8.7 الولوج إلى المعطيات الفردية 17
9.7 صيغ أخرى للنشر 17
10.7 الوثائق المنهجية 17
11.7 وثائق الجودة 18
8. الاتصال 18
1.8 المؤسسة 18
2.8 الوحدة 18
3.8 الأسماء 18
4.8 الوظائف 18
5.8 العنوان 18
6.8 عناوين البريد الإلكتروني 18
7.8 الهاتف 18
8.8 الفاكس 18

مقدمة

يشكل الإحصاء العام للسكان والسكنى عملية إحصائية وطنية كبرى، تُمكّن من تحديد السكان القانونيين للمملكة، وإنتاج معطيات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية ومعطيات حول السكنى. وتُعدّ هذه المعطيات ضرورية لمعرفة خصائص السكان، ولإعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، وكذا لتكوين قواعد المعاينة اللازمة لإنجاز البحوث لدى الأسر.

ومنذ الاستقلال، أنجز المغرب عدة إحصاءات عامة للسكان والسكنى، ويعد إحصاء سنة 2014 النسخة السادسة منها. وقد ساهم هذا الإحصاء في تعزيز التطورات التي تحققت منذ إحصاء سنة 2004، ولا سيما من خلال مواصلة اعتماد تقنية القراءة الآلية للوثائق وتطويرها من أجل المعالجة الشاملة للاستمارات. وقد مكنت هذه التقنية، التي حلت محل الإدخال اليدوي للمعطيات، من تقليص آجال استغلالها. كما اعتمدت الأشغال الخرائطية على صور أقمار اصطناعية عالية الدقة ونظام للمعلومات الجغرافية، بهدف ضمان تغطية شاملة للتراب الوطني.

يعرض هذا التقرير أهم خصائص الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والمنهجيات المعتمدة في إنجازه، وأبرز الجوانب المتعلقة بجودة المعطيات المنتجة. وقد أُعِدَّ بالاستناد إلى الهيكل المتكامل الموحد للبيانات الوصفية **(SIMS4 2.0)**، وفق دليل النظام الإحصائي الأوروبي لتقارير الجودة والبيانات الوصفية – إصدار 2021.

1. التقديم الإحصائي

1.1 وصف المعطيات

يوفر الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 معلومات حول الخصائص الرئيسية للسكان المقيمين بالمغرب، ولا سيما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الخصائص المتعلقة بالسكنى.
وتشمل هذه المعطيات بالخصوص:

- **خصائص الأفراد:** الجنس، السن، صلة القرابة برب الأسرة، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، التمدرس، معرفة القراءة والكتابة، واللغات المحلية المستعملة، مع إدراج سؤال لأول مرة حول القراءة والكتابة باللغة الأمازيغية بحرف تيفيناغ. كما تشمل النشاط الاقتصادي، المهنة، الهجرة الداخلية والخارجية، الخصوبة، وفيات الأطفال، ووضعية الإعاقة؛
- **خصائص الأسر:** تركيبة الأسرة، حجمها، وبعض خصائصها السوسيو-اقتصادية؛
- **خصائص المساكن وظروف السكن:** نوع المسكن، صفة حيازة الأسرة للمسكن، عدد الغرف، التجهيزات الأساسية (الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والتطهير)، وأهم خصائص حظيرة السكن بما في ذلك خصائص البنايات.

وتُنشر النتائج في شكل أعداد ومؤشرات إحصائية مفصلة حسب مختلف المستويات الجغرافية (على الصعيدين الوطني والجهوي وعلى مستوى الإقليم/العمالة والجماعة والدوار).

2.1 نظام التصنيف

يعتمد الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 على التصانيف والمدونات الآتية:

- الرمز الجغرافي الوطني، الذي يغطي مستويات الجهة، والعمالة/الإقليم، والدائرة، والجماعة/المقاطعة؛
- المدونة الوطنية للدبلومات 2014 المُعتمَدة لتصنيف مستويات التعليم والشهادات، والمستوحاة من التصنيف الدولي الموحد للتعليم لسنة 2011 (CITE 2011) لليونسكو؛
- المدونة التحليلية للمهن 2014 المستوحاة من التصنيف الدولي الموحد للمهن لسنة 2008 (08-CITP) لمنظمة العمل الدولية؛
- التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية 2010 والمنسجم مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع (rév.4 CITI) للأمم المتحدة.

3.1 التغطية القطاعية

غير قابلة للتطبيق بالنسبة لهذه العملية الإحصائية.

4.1 المفاهيم والتعاريف الإحصائية

يعرض هذا القسم أهم المفاهيم والمؤشرات اللازمة لفهم نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتُقدم الوثائق المنهجية المشار إليها في الفقرة 10.7 مزيدا من التفاصيل حول المفاهيم والتعاريف المعتمدة.

أ. المفاهيم الأساسية للإحصاء

السكان القانونيون

مجموع الأشخاص المقيمين فوق التراب الوطني في تاريخ مرجع الإحصاء، لمدة لا تقل عن ستة أشهر، أو الذين لهم نية الإقامة به لمدة لا تقل عن 6 أشهر. ويتكون السكان القانونيون من الفئتين الآتيتين:

- **السكان البلديون:** الأشخاص المستقرون (الذين يقيمون بمسكن بصفة اعتيادية) والأشخاص الرحل والأشخاص بدون مأوى.
- **السكان المحسوبون على حدة:** مجموع الأشخاص المضطرين للعيش جماعيا داخل مؤسسات خاصة لأسباب مهنية أو اجتماعية أو صحية أو تعليمية أو تربوية، مثل الثكنات والداخليات والمستشفيات والمراكز الاجتماعية وغيرها.

الأسرة

مجموعة من الأفراد، سواء كانوا أقرباء أو غير أقرباء، يقيمون بصفة اعتيادية في مسكن واحد أو في جزء منه، وتكون لهم نفقات يومية مشتركة (نفس الكانون)، كما يعتبر شخص يقيم وحده، إذا ما وجد، أسرة مكونة من فرد واحد. وقد تتخذ الأسرة ثلاث صيغ:

- **أسرة مستقرة:** تقيم عادة داخل مسكن؛
- **أسرة من فئة الرحل:** تمارس أساسا نشاطا رعويا وتتنقل دوريا بحثا عن موارد الرعي ونقط الماء؛
- **الأسرة المعتمدة إحصائياً للأشخاص بدون مأوى:** تضم الأشخاص المضطرين للعيش والنوم في الشارع أو في الفضاء العمومي.

البناية

البناية هي كل ما شُيّد لإيواء الأشخاص وممتلكاتهم، أو للمحافظة على هذه الممتلكات فقط، أو لأغراض مهنية أو إدارية أو خدماتية أو دينية (مثل المساجد والزوايا وغيرها)، وقد يكون لها استعمال واحد أو متعدد (سكني ومهني معًا).

وتُعتبر البناية وحدة منفردة تتوفر على مدخل أو عدة مداخل مباشرة، يُعتبَر أحدها مدخلًا رئيسيًا ويُعتمَد عليه في تحديد عنوان البناية.

المسكن

يتألف المسكن من حجرة واحدة أو عدة حجرات مخصصة للسكن، ويتوفر على مدخل أو عدة مداخل مباشرة. وقد ينفتح المدخل المباشر على ممر، أو درج، أو ساحة، أو محل يستعمل لأغراض مهنية، أو طريق عمومية

أو زنقة أو أرض عارية، وغيرها.

وتُصنف المساكن حسب عدة أنواع: فيلا أو طابق من فيلا، شقة، دار مغربية تقليدية (توجد غالبا داخل المدن العتيقة، إذ يتوسطها فناء داخلي تحيط به حجرات للسكن)، دار مغربية عصرية، غرفة داخل مؤسسة كفندق أو مؤسسة للتربية المحروسة أو مدرسة أو مصنع أو مسجد، سكن صفيحي أو عشوائي، محل غير مخصص أصلا للسكن مثل محل مهني أو مرآب، ومسكن قروي لا يندرج ضمن الأنواع السابقة وغالبا ما يتضمن مرافق ذات استعمال فلاحي.

ب. أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية

متوسط معدل النمو السكاني السنوي

المعدل السنوي المتوسط الذي يلخص تطور عدد السكان القانونيين بين إحصاءين. ويُحسب وفق صيغة أسية، مع افتراض أن عدد السكان يتطور بوتيرة ثابتة طوال الفترة الفاصلة بين الإحصاءين.

المؤشر التركيبي للخصوبة

متوسط عدد الأطفال الذين يُتوقَّع أن تنجبهم امرأة خلال كامل حياتها الإنجابية، إذا كانت، في كل سن من سنوات الخصوبة، تعرف معدلات الخصوبة المسجَّلة خلال الاثني عشر شهرًا السابقة لتاريخ مرجع الإحصاء.

نسبة الذكورة

نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث ضمن السكان القانونيين، ويُحسب هذا المؤشر بعدد الذكور لكل 100 أنثى.

معدل التمدرس من 7 إلى 12 سنة

نسبة الأطفال البالغين من العمر 7 إلى 12 سنة الذين تمدرسوا خلال السنة الدراسية 2013-2014 إلى مجموع السكان من نفس الفئة العمرية.

معدل الأمية لدى السكان البالغين 10 سنوات فما فوق

هو نسبة السكان البالغين 10 سنوات فما فوق غير القادرين على القراءة والكتابة من مجموع السكان من نفس الفئة العمرية.

ج. أهم المؤشرات المتعلقة بالسكن والتمدن

معدل التمدن

النسبة المئوية (%) بين السكان القانونيين المقيمين بالوسط الحضري ومجموع السكان القانونيين.

معدل الإشغال للمساكن

ويسمى كذلك متوسط عدد الأفراد لكل غرفة، ويعرف بالعلاقة بين عدد السكان وعدد الغرف المشغولة بالنسبة إلى وحدة جغرافية معينة.

5.1 الوحدة الإحصائية

تتمثل الوحدات الإحصائية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 في الفرد والأسرة والمسكن. ويشمل الأفراد أعضاء الأسر، وكذا الأشخاص المحسوبين على حدة، في حين يُقصد بالمساكن وحدات السكن التي شملتها عملية الإحصاء.

6.1 المجتمع الإحصائي

يشمل المجتمع الإحصائي مجموع الأشخاص المقيمين بالتراب الوطني، مغاربة وأجانب، في تاريخ مرجع الإحصاء، أو الذين ينوون الإقامة به لمدة لا تقل عن ستة أشهر، بالإضافة إلى مجموع المساكن الواقعة فوق التراب الوطني.

7.1 المجال المرجعي

يشمل المجال المرجعي مجموع التراب الوطني للمملكة المغربية.

8.1 التغطية الزمنية

تعكس معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 الوضعية الملاحظة في تاريخ مرجع الإحصاء، أي فاتح شتنبر 2014. ولأغراض التحليل الزمني، يمكن مقارنتها بنتائج الإحصاءات السابقة المنجزة خلال سنة 1960 و1971 و1982 و1994 و2004.

9.1 فترة الأساس

غير قابلة للتطبيق.

10.1 وحدة القياس

تُنشر معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 على شكل أعداد مطلقة (مقربة إلى أقرب ألف، مع مراعاة اتساق المجاميع) وعلى شكل نسب مئوية (مقربة إلى رقم واحد بعد الفاصلة العشرية).

11 .1 الفترة المرجعية

ترتبط معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بعدة فترات مرجعية:

- **تاريخ مرجع الإحصاء**: فاتح شتنبر 2014؛
- **النشاط الاقتصادي العادي**: الأيام السبعة السابقة لتاريخ مرجع الإحصاء؛
- **النشاط الاقتصادي الموسمي**: الاثنا عشر شهرا السابقة لتاريخ مرجع الإحصاء؛
- **متابعة الدراسة خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة**: السنة الدراسية 2013-2014؛
- **خصوبة النساء خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة**: الاثنا عشر شهرا السابقة لتاريخ مرجع الإحصاء؛

- **خصوبة النساء طيلة الحياة**: منذ بداية فترة الإنجاب؛
- **الهجرة إلى الخارج**: السنوات العشر السابقة لتاريخ مرجع الإحصاء؛

12.1 النصوص القانونية ومختلف الاتفاقيات

النصوص القانونية العامة

- القانون رقم 001.71 الصادر في 22 ربيع الثاني 1391 الموافق لـ 16 يونيو 1971 والمتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكنى بالمملكة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3060 بتاريخ 23-6-1971.
- المرسوم رقم 2.71.099 الصادر في 5 جمادى الأولى 1391 الموافق لـ 29 يونيو 1971 المتعلق بتحديد كيفيات تطبيق القانون رقم 001.71، والذي يسند مسؤولية تنظيم الإحصاء إلى وزارة الداخلية والمندوبية السامية للتخطيط، حيث تتولى الأولى الإشراف على سير مختلف مراحله وتعبئة الوسائل اللازمة، وتتولى الثانية الجوانب التقنية المتعلقة بتحصيل المعطيات ومعالجتها.
- المرسوم رقم 2.04.405 الصادر في 13 رجب 1425 الموافق لـ 30 غشت 2004 المتعلق بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.71.099، من خلال تحيين القواعد العملية لتنظيم وتنفيذ الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب وتدقيق بعض التعاريف المتعلقة بفئات السكان المعنيين بالإحصاء.

النصوص القانونية الخاصة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

- المرسوم رقم 2.14.137 الصادر في 5 جمادى الأولى 1435 الموافق لـ 7 مارس 2014، المتعلق بتحديد تاريخ الإحصاء العام للسكان والسكنى وفترة إنجازه من فاتح إلى 20 شتنبر 2014؛
- المرسوم رقم 2.14.138 الصادر في 21جمادى الآخرة 1435 الموافق لـ 21 أبريل 2014 والمتعلق بمنح تعويض للمشاركين في إعداد وإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014؛
- قرار رئيس الحكومة رقم 3.209.14 الصادر في 11 من شعبان 1435 الموافق لـ 9 يونيو 2014 والمتعلق بتحديد شروط المشاركة؛
- المرسوم رقم 2.15.234 الصادر في 28 جمادى الأولى 1436 الموافق لـ 19 مارس 2015، الخاص بالمصادقة على الأعداد المحددة للسكان القانونيين للمملكة، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6354 بتاريخ 23 أبريل 2015.

13.1 وتيرة النشر

كل عشر سنوات.

14.1 التكلفة وعبء الاستجابة

يتمثل عبء الاستجابة بالنسبة للأسر في الوقت الذي تستغرقه هذه الأخيرة للإجابة عن أسئلة الاستمارة أثناء المقابلة مع الباحث الإحصائي. وبالنسبة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، لا تتوفر تقديرات إجمالية لهذا العبء محسوبة بالساعات. ومع ذلك، اتُّخذت عدة تدابير للحد منه، من بينها الاقتصار على المعلومات الضرورية، وحسن تنظيم عملية تجميع المعطيات، وإعداد أدوات الإحصاء، وتكوين الباحثين المكلفين بإجراء المقابلات. وقد هدفت هذه التدابير إلى تيسير سير المقابلات وتقليص الوقت الذي تخصصه الأسر لها قدر الإمكان.

15.1 تعليقات

لا توجد.

2. المعالجة الإحصائية

1.2 مصادر المعطيات

تُستمد معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 من عملية تجميع شاملة يتم إنجازها على مجموع التراب الوطني، باستعمال وثائق ملائمة لمختلف فئات السكان المشمولين بالإحصاء.

2.2 وتيرة تجميع المعطيات

كل عشر سنوات.

3.2 تجميع المعطيات

- **فترة تجميع المعطيات في الميدان**: من فاتح إلى 20 شتنبر 2014.

- **طريقة تجميع المعطيات**: مقابلات مباشرة وجها لوجه، وفق مقاربة الزيارة الميدانية للأسر وباستعمال استمارات ورقية.

- **طرق التجميع الخاصة ببعض فئات السكان**: اعتمدت ترتيبات خاصة لإحصاء السكان المحسوبين على حدة، والسكان العابرين، والأشخاص بدون مأوى، والأسر الرحل.

- السكان المحسوبون على حدة والسكان العابرون :تُسلَّم استمارات خاصة، أثناء مرحلة التعرف على الميدان، إلى المؤسسات التي تؤوي هذه الفئات من السكان .
- الأشخاص بدون مأوى :
  - بالوسط الحضري، يتم إحصاؤهم في أماكن تواجدهم بواسطة فرق ميدانية متخصصة، بدعم من المشرفين الجماعيين والسلطات المحلية .
  - بالوسط القروي، يتم إحصاؤهم داخل منطقة الإحصاء التي ينتمون إليها، بالتزامن مع إحصاء الأسر العادية .
- الأسر الرحل :يتم إحصاؤها بواسطة فرق متخصصة، استناداً إلى خرائط إحصائية أُعدت قبل عدة أشهر من انطلاق عملية تجميع المعطيات. وتُجمع الأسر الرّحل الموجودة بكل جماعة قروية داخل منطقة إحصاء واحدة أو عدة مناطق إحصاء خاصة، تسمى «مناطق الرحل».

4.2 التحقق من صحة المعطيات

يتم التحقق من صحة معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 من خلال مجموعة من عمليات المراقبة التي تُجرى في مختلف مراحل تجميع المعطيات ومعالجتها. وتشمل هذه العمليات التأكد من شمولية الإحصاء، واستيفاء المعلومات المجمعة واتساقها ومعقوليتها وصحة ترميزها.

التحقق أثناء المقابلة

أثناء المقابلة، يتأكد الباحث من تحديد أفراد الأسرة وتصنيفهم بشكل صحيح حسب وضعية إقامتهم في تاريخ مرجع الإحصاء. كما يعمل، بمعية المستجوب، على توضيح أي معلومة غير دقيقة قبل تدوينها في الاستمارة.

مراقبة شمولية الإحصاء

يسهر المراقبون على شمولية الإحصاء في المناطق الموضوعة تحت مسؤوليتهم، للحد من مخاطر الإغفال والعد المزدوج. وتستند هذه المراقبة إلى الملفات الخرائطية ودفاتر الجولة وكذا التتبع اليومي لعدد الأسر التي

تم إحصاؤها والأسر الغائبة مؤقتا التي لم يتم إحصاؤها بعد.
ويتضمن دفتر المراقبة برنامجاً للتحقق من تغطية الإحصاء في عدة فترات خلال مرحلة تجميع المعطيات، كما يتيح تسجيل المساكن التي تم اختيارها لهذه المراقبات.

المراقبات الميدانية ومعالجة الاختلالات

يتم، بالنسبة لكل باحث، اختيار أربعة مساكن رئيسية سبق إحصاؤها في أوقات مختلفة من عملية التجميع، وفق برنامج زمني محدد مسبقا وبالاعتماد على جدول الأعداد العشوائية. ويتم الاختيار انطلاقاً من أرقام المساكن المسجلة في دفتر الجولة.
في كل مسكن تم اختياره، يتحقق المراقب من تركيبة الأسرة الرئيسية، ووضعية إقامة أفرادها، وكذا من وجود أسر أخرى محتملة داخل المسكن. كما تشمل المراقبة المسكنين المجاورين مباشرة للمسكن الرئيسي، بهدف التحقق من إحصائهما ومن شمول الإحصاء لجميع الأسر المقيمة بهما.
تسجل الفوارق الملاحظة في دفتر المراقبة وتناقش مع الباحث لتحديد أسبابها وتقديم التوضيحات المنهجية اللازمة. وعند رصد حالات إغفال أو أخطاء، يطلب من الباحث الرجوع إلى الميدان للتحقق من المعلومات وتصحيحها. وفي حال تكرار الأخطاء أو استمرار القصور، يتم إخبار المشرف الجماعي للنظر في تعويض الباحث.

مراجعة الاستمارات

يقوم المراقبون بمراجعة الاستمارات المعبأة بانتظام، وتشمل المراجعة استيفاء الأجوبة ووضوحها، واحترام تعليمات التعبئة، وصحة الرموز، والاتساق المنطقي بين مختلف المعلومات المصرح بها.
وتخضع المعلومات الناقصة أو الغامضة أو غير المتسقة للتوضيح والتصحيح من طرف الباحث تحت مراقبة المراقب قبل تسليم الوثائق إلى المشرف الجماعي.
كما تشمل المراجعة التحقق من صحة الرموز الجغرافية ومدى مطابقتها للملف الخرائطي. وبالنسبة للسكان المحسوبين على حدة والسكان العابرين، تهم المراقبة، على الخصوص، تحديد المؤسسات، والأعداد المصرح بها، واستيفاء الأجوبة، ومدى توافق بعض المعلومات مع تاريخ مرجع الإحصاء.

التتبع والمراجعات من طرف المشرفين الجماعيين

يتولى المشرفون الجماعيون تتبع تقدم عملية الإحصاء وأعمال المراقبين، بالاستناد إلى الوضعيات اليومية المسجلة حسب مناطق الإحصاء، ولا سيما عدد الأسر التي تم إحصاؤها.
كما يقومون بزيارات إلى مناطق المراقبة للتأكد من احترام التعليمات، ورصد أوجه القصور المحتملة، ودراسة الصعوبات التي تعترض سير العملية والحلول الكفيلة بمعالجتها. وتُدوَّن الملاحظات الناتجة عن هذه الزيارات في دفتر المشرف الجماعي.
ويسمح الإرسال اليومي للأعداد المحصاة برصد حالات التأخر أو التطورات غير الاعتيادية واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

التحقق أثناء المعالجة

على المستوى المركزي، تخضع المعطيات الناتجة عن القراءة الآلية والترميز عبر الشاشة (vidéo-codage) لمراقبات تهدف إلى رصد القيم غير الصحيحة والمعلومات الناقصة وحالات عدم الاتساق بين المتغيرات. وبعد ذلك، تتم دراسة الاختلالات التي تم رصدها وتصحيحها وفق قواعد التحقق المعتمدة في معالجة معطيات الإحصاء.

5.2 إعداد المعطيات

يعتمد استغلال معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 على تقنية القراءة الآلية للوثائق، وهي نفس التقنية التي استعملت في إحصاء 2004، وتولى أطر المندوبية السامية للتخطيط تدبيرها بالكامل سنة 2014.

تتم رقمنة الاستمارات باستعمال الماسحات الضوئية. وتقرأ الأجوبة المرمزة مسبقا بطريقة آلية وتحول إلى ملفات رقمية، بينما تخضع الأجوبة غير المرمزة في الميدان لعملية الترميز عبر الشاشة (vidéo-codage) حيث يتولى المكلفون بهذه العملية إسناد الرموز المناسبة لها وفق المصنفات المعتمدة بالنسبة لكل سؤال.

وتخضع الملفات الناتجة بعد ذلك لعمليات التنقية والمراقبة والتصحيح، بهدف تكوين قاعدة معطيات منظمة وقابلة للاستغلال. ويتم إنجاز هذه المعالجات بمركز القراءة الآلية للوثائق التابع للمندوبية السامية للتخطيط، باستعمال برامج وبنيات معلوماتية ملائمة.

6.2 التعديل

غير قابل للتطبيق على هذه العملية الإحصائية.

3. الملاءمة

1.3 احتياجات المستخدمين

يلبي الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان وبنية الأسر وكذا ظروف السكن وحظيرة المساكن.

وتشكل نتائجه مصدرًا مرجعيًا لإعداد السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها، ولتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتهيئة الترابية، وتحليل التطورات الديموغرافية. وتُستخدم هذه النتائج، على الخصوص، من طرف الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات الوطنية والدولية والباحثين والجامعيين والفاعلين الاقتصاديين.

كما يوفر الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 المعطيات الأساسية اللازمة لإعداد وتحيين قواعد المعاينة المستعملة في البحوث لدى الأسر المنجزة خلال الفترة الفاصلة بين إحصاءين.

2.3 رضا المستخدمين

تم أخذ احتياجات المستخدمين بعين الاعتبار خلال إعداد الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، ولا سيما من خلال أشغال لجنة وزارية مشتركة كلفت بدراسة الطلبات القطاعية وتحديد المواضيع التي سيتم إدراجها في الاستمارة.

واستند اختيار المواضيع إلى عدة معايير، من بينها ضمان الاستمرارية مع الإحصاءات السابقة، ومراعاة الاحتياجات الوطنية الجديدة، واحترام التوصيات الدولية، فضلاً عن قابلية تنفيذ العملية من النواحي التقنية والتنظيمية والمالية.

أما الطلبات التي لم تتم الاستجابة لها، فإما لكونها قابلة للتغطية من خلال بحوث متخصصة، أو لأن إدراجها كان من شأنه إطالة الاستمارة والتأثير على آجال معالجة النتائج ونشرها.

3.3 الشمولية

تم تجميع ومعالجة وإتاحة المعطيات المتعلقة بالمواضيع المدرجة في الاستمارة. وتغطي هذه المعطيات مختلف المجالات التي استهدفتها العملية، بما يتيح الاستجابة لأهم احتياجات المستخدمين التي تم تحديدها.

4. الدقة والموثوقية

1.4 الدقة الإجمالية

نظراً لطابعه الشمولي وحجم العملية، قد يتأثر الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بمصادر مختلفة من الأخطاء غير الناتجة عن المعاينة، ولا سيما أخطاء التغطية، والتصريح، وتجميع المعطيات، والترميز والمعالجة.

ويتم تقييم الجودة الإجمالية للنتائج، على الخصوص، من خلال البحث البعدي للإحصاء. كما تساهم في ضمان هذه الجودة الأشغال الخرائطية التحضيرية، وتحديد مناطق الإحصاء، والترتيبات الخاصة بإحصاء بعض فئات السكان، فضلاً عن انتقاء العاملين بالميدان وتكوينهم وتأطيرهم وتتبع أعمالهم. وتساهم كذلك إجراءات المراقبة والتحقق والمعالجة في الحد من الأخطاء التي قد تؤثر على موثوقية المعطيات المنتجة.

2.4 أخطاء المعاينة

نظراً لكون الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 عملية شمولية، فإن مفهوم أخطاء المعاينة لا ينطبق على نتائجه الإجمالية.

3.4 الأخطاء غير الناتجة عن المعاينة

تشمل أهم الأخطاء غير الناتجة عن المعاينة التي قد تؤثر على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أخطاء التغطية، وأخطاء القياس، وكذا أخطاء الترميز والمعالجة.

أخطاء التغطية

تتمثل أساساً في حالات الإغفال أو العد المزدوج للأشخاص أو الأسر أو المساكن. ولتقييم حجم هذه الأخطاء، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط بحثاً بعدياً للإحصاء خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 13 نونبر 2014، شمل عينة عشوائية مكونة من 15 ألف أسرة. وتمثلت هذه العملية في إعادة زيارة مناطق جغرافية محددة ومقارنة المعلومات المجمعة خلالها بتلك المسجلة في الإحصاء. وقد مكّن هذا البحث من تقدير معدل تغطية الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بـ 98,62%، مما يعكس مستوى مرتفعاً من تغطية السكان الذين تم إحصاؤهم.

أخطاء القياس

قد تنتج أخطاء القياس عن سوء فهم الأسئلة أو التصريحات غير الدقيقة أو الأخطاء المرتكبة عند تدوين الأجوبة. وقد تم الحد منها من خلال تكوين الفرق الميدانية المكلفة بالإحصاء وتأطير الأشغال الميدانية ومراجعة الاستمارات.

أخطاء الترميز والمعالجة

قد تحدث أخطاء الترميز والمعالجة أثناء القراءة الآلية للاستمارات وترميز الأجوبة وعمليات التنقية. وقد تم تطبيق مراقبات تتعلق بصحة المعطيات واتساقها، بهدف رصد الاختلالات ومعالجتها.

5. الآنية والالتزام بآجال النشر

1.5 الآنية

تمت عملية تجميع المعطيات خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 20 شتنبر 2014، ونُشرت النتائج الإجمالية الأولى والتي همّت بالخصوص مجموع السكان وأهم المعطيات الأساسية، بتاريخ 20 مارس 2015.
وساهم اعتماد نظام القراءة الآلية للوثائق، منذ إحصاء 2004، في تسريع معالجة المعطيات ونشرها، من خلال الاستغلال الشامل للاستمارات الورقية في آجال أقصر. وقد واصل إحصاء 2014 هذا المسار بتعميم استخدام هذه التقنية وتطوير المعالجات المركزية على نطاق واسع.

2.5 الالتزام بآجال النشر

يتم نشر النتائج المفصلة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والتحليلات الموضوعاتية بشكل تدريجي، بعد التحقق منها واستكمال عمليات المعالجة ومراقبة الجودة اللازمة.

6. الاتساق وقابلية المقارنة

1.6 قابلية المقارنة الجغرافية

يتم ضمان قابلية المقارنة الجغرافية لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 من خلال تطبيق نظام منهجي موحد على مجموع التراب الوطني، يعتمد نفس المفاهيم والتعاريف والاستمارات وإجراءات تجميع المعطيات وقواعد معالجتها. كما تساهم مطابقة هذا الإحصاء للتوصيات الإحصائية للأمم المتحدة في مجال إحصاءات السكان والسكنى في تعزيز قابلية مقارنة النتائج الرئيسية على المستوى الدولي.

2.6 قابلية المقارنة عبر الزمن

أ. تطور التغطية الجغرافية

1960-1971: شكّل إحصاء سنة 1960 أول عملية إحصائية كبرى أنجزت على مجموع التراب الوطني، وفق توصيات الأمم المتحدة. وقد مكّن، لأول مرة، من توفير معطيات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية شاملة على المستوى الوطني. أما إحصاء سنة 1971، فقد مثّل ثاني عملية وطنية من هذا النوع، حيث شمل مجموع التراب الوطني باستثناء أقاليم العيون وبوجدور والسمارة ووادي الذهب.

ابتداء من سنة 1982: تم إحصاء سكان الأقاليم الجنوبية المسترجعة سنة 1975 لأول مرة سنة 1982، على غرار باقي أقاليم المملكة. وبذلك شكّل إحصاء 1982، آنذاك، العملية الأكثر شمولًا من حيث التغطية الترابية. وحافظت إحصاءات 1994 و2004 و2014 على هذه التغطية الترابية الشاملة.

ب. التطورات المنهجية

- فترة 1960-1994: اعتمدت منهجية تقليدية تقوم على الفرز اليدوي ثم التسجيل المعلوماتي، وقد فرض بطء المعالجة استغلال المواضيع المفصلة بالاعتماد على المعاينة.

- إحصاء 2004 و2014: اعتماد تقنية القراءة الآلية للوثائق، مما أتاح لأول مرة معالجة المعطيات بشكل شامل وفي آجال مختصرة تقل عن سنة.

ج. امتداد السلسلة الزمنية

تمتد سلسلة الإحصاءات الحديثة المنجزة بعد الاستقلال على مدى 54 سنة. وقد ظلت مفاهيم «السكان القانونيون» و«الأسرة» مستقرة بصفة عامة، مما يضمن قابلية مقارنة المؤشرات البنيوية بدرجة عالية.

3.6 الاتساق بين المجالات

يشكل الإحصاء العام للسكان والسكنى منظومة أساسية للإنتاج الإحصائي، تتيح إعداد مجموعة واسعة من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، التي تُستعمل مرجعًا للعديد من العمليات الإحصائية الأخرى.

ويتم إعداد هذه المؤشرات وفقًا للمعايير والمواصفات الدولية التي حددتها الأمم المتحدة في مجال إحصاءات السكان والسكنى، وكذا للتوصيات المنهجية المعمول بها.

وتُقارن نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بأهم المصادر الإحصائية المتاحة، ولا سيما بعض الإحصاءات الإدارية والبحوث الوطنية، لتقييم مدى اتساقها. كما تُحلل الفوارق المحتملة في ضوء الاختلافات في المفاهيم والتغطية والفترات المرجعية الخاصة بكل مصدر.

4.6 الاتساق الداخلي

تم التحقق من الاتساق الداخلي لمعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 في مستويات مختلفة من العملية. ففي الميدان، تخضع الاستمارات لمراقبة المراقبين والمشرفين قصد الكشف عن أي حالات محتملة لعدم الاتساق. وعلى المستوى المركزي، تطبق مراقبات للصحة والاتساق أثناء المعالجة المعلوماتية بمركز القراءة الآلية للوثائق.
وقد مكنت قواعد التحقق وتنقية المعطيات المعتمدة من الكشف عن التناقضات المنطقية بين المتغيرات الخاصة بالفرد نفسه أو الأسرة نفسها أو المسكن نفسه، ومعالجتها وفق القواعد المنهجية المعتمدة.

7. الولوج والوضوح

1.7 السرية: السياسات

ترتكز المندوبية السامية للتخطيط على إطار قانوني متين يضمن حماية المعطيات المجمعة في إطار الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 واستعمالها حصريا لأغراض إحصائية. ويشمل هذا الإطار:

- المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 370.67 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1388 الموافق لـ 5 غشت 1968 المتعلق بالدراسات الإحصائية؛
- القانون رقم 001.71 المتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكنى، الذي ينص على أن المعلومات الفردية لا يمكن بأي حال من الأحوال استعمالها لأجل متابعات قضائية أو مراقبة جبائية أو زجر اقتصادي؛
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي يؤطر أمن وسرية المعالجات تحت مراقبة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

2.7 السرية: معالجة المعطيات

تمت معالجة المعطيات الفردية المجمعة في إطار الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 باحترام تام للسر الإحصائي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. واقتصر الولوج إليها على الأشخاص المرخص لهم، كما أنجزت عمليات تخزينها ومعالجتها واستغلالها في بيئات مؤمنة، تفاديًا لأي ولوج أو استعمال غير مرخص به. وخضعت النتائج المنشورة في شكل جداول ومؤشرات لمراقبات تتعلق بالسرية قبل نشرها، كما قُدِّمت حسب مستويات تجميع ملائمة لتفادي إمكانية التعرف المباشر أو غير المباشر على أي فرد أو أسرة.

وفيما يتعلق بنشر المعطيات الفردية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد جذاذة تضم المعطيات الفردية المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لعينة تمثل 10% من مجموع السكان والأسر باستثناء الرحل والأشخاص بدون مأوى والسكان المحسوبين على حدة. وقد خضعت هذه المعطيات لعدة عمليات تهدف إلى الحد من مخاطر التعرف على الهوية، من بينها تقليص مستوى التفصيل الجغرافي، ومعالجة الفئات النادرة، وحذف بعض المعلومات غير الاعتيادية، وتغيير ترتيب الأسر، وإدخال تعديلات طفيفة على بعض المعطيات.

وتهدف هذه التدابير إلى تحقيق التوازن بين حماية سرية المعطيات والحفاظ على قيمتها التحليلية، بما يتيح للمستعملين الاستفادة منها. وقد تم عرض المنهجية المفصلة المعتمدة في حجب الهوية ضمن المذكرة المنهجية المرفقة بملف المعطيات الفردية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

3.7 رزنامة النشر

يتم نشر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط بعد التحقق منها. وتُنشر النتائج المفصلة والدراسات الموضوعاتية تدريجيا كلما استكملت أعمال المعالجة وإعداد الجداول الإحصائية، والتحليل ومراقبة الجودة.

4.7 ولوج المستخدمين

يتم نشر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 لفائدة جميع المستخدمين عبر القنوات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، ولا سيما الموقع المؤسساتي ومواقع المديريات الجهوية والموقع المخصص للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

وتُنشر أهم النتائج في شكل منشورات وملفات قابلة للتحميل، ومن خلال منصات تُتيح استعراض المؤشرات في شكل جداول ورسوم بيانية وخرائط موضوعاتية. وتشمل المجالات المغطاة، على الخصوص، الديموغرافيا، والإعاقة، والتعليم والأمية، واللغات المحلية المستعملة، والنشاط والتشغيل، وكذا ظروف السكن.

5.7 البلاغ الصحفي

شكلت النتائج المتعلقة بالسكان القانونيين للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 موضوع بلاغ صحفي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة الإعلان الرسمي عنها. ويمكن الاطلاع على هذا البلاغ عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط، على الرابط التالي:

https://www.hcp.ma/Conference-de-presentation-des-resultats-relatifs-a-la-population-legale-du-RGPH-2014_a1513.html

6.7 النشر

أسفرت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 عن إصدار مجموعة من المنشورات والوثائق التي

أعدتها ونشرتها المندوبية السامية للتخطيط. وتشمل هذه المنشورات، على الخصوص، مذكرة حول النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والوثائق المتعلقة بالسكان القانونيين للمملكة على مختلف المستويات الترابية، إضافة إلى التقرير الوطني الذي يعرض الخصائص الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية للسكان.

كما تم إعداد ونشر مجموعة من الدراسات والمنشورات الموضوعاتية التي تناولت، على وجه الخصوص، التوزيع الجغرافي للسكان، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والسكان الرحل، والأجانب المقيمين بالمغرب، والحركية ووسائل النقل، وكذا خصائص السكان بالوسط القروي.

وتستكمل هذه الإصدارات بمنشورات جهوية وإقليمية وعلى مستوى العمالات، تتيح عرض النتائج وفق مستويات جغرافية أكثر تفصيلاً. ويمكن الاطلاع على جميع المنشورات والوثائق المتاحة وتحميلها عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط، وكذا البوابة الإلكترونية المخصصة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

- *مذكرة حول النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014* :تعرض أولى النتائج الديموغرافية للإحصاء.
- الفضاء العام لتحميل نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 :يضم، على الخصوص، النتائج الأولية، والوثائق المتعلقة بالسكان القانونيين، والوثائق المنهجية، إضافة إلى مجموعة من النتائج الإحصائية المفصلة.
- الخصائص الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية للسكان – التقرير الوطني :تقرير وطني أُعد بالاعتماد على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
- التوزيع الجغرافي للسكان حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 :دراسة تتناول التوزيع المجالي للسكان والجماعات الترابية.
- البوابة الإلكترونية المخصصة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 :تتيح الولوج إلى مستجدات الإحصاء، ومنشوراته، والدراسات الموضوعاتية، والموارد والوثائق المرتبطة به.

7.7 قاعدة المعطيات على الإنترنت

تنشر المعطيات الإجمالية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 عبر أدوات تفاعلية يمكن الولوج إليها من خلال الفضاء المخصص لنتائج الإحصاء على الموقع المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط:
https://www.hcp.ma/Recensement-population-RGPH-2014_a2941.html

تشمل هذه الأدوات قاعدة معطيات تتيح الاطلاع على المؤشرات الإحصائية في شكل جداول ورسوم بيانية، وتطبيقًا للخرائط الموضوعاتية التفاعلية، إضافة إلى أداة لإعداد الجداول الإحصائية حسب طلب المستخدم. وتمكّن هذه الأدوات المستخدمين من استكشاف نتائج الإحصاء وفق المؤشرات الإحصائية والمستويات الترابية المتاحة. وتشمل المواضيع المغطاة، على الخصوص، الديموغرافيا، والإعاقة، والتعليم والأمية، واللغات المحلية المستعملة، والنشاط الاقتصادي والتشغيل، إضافة إلى حظيرة السكن وظروف سكن الأسر.

كما أن بعض المؤشرات المستخرجة من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 متاحة عبر قاعدة البيانات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط: *http://bds.hcp.ma*

وتضم هذه القاعدة مجموعة من المؤشرات التي تغطي مختلف المجالات الإحصائية، كما تتيح الاطلاع عليها وتحميلها.

ويظل الولوج إلى هذه الأدوات مفتوحاً للمستخدمين، بما يتيح استغلالاً تفاعلياً للنتائج، إلى جانب المنشورات والملفات القابلة للتحميل المتعلقة بإحصاء 2014.

8.7 الولوج إلى المعطيات الفردية

توضع رهن إشارة المستخدمين، عبر الموقع المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط، معطيات فردية خاصة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والتي تم إخضاعها لعملية حجب الهوية (anonymisation). وتهم هذه المعطيات عينة تمثل 10% من مجموع السكان والأسر، باستثناء الرحل والأشخاص بدون مأوى والسكان المحسوبين على حدة.

ويضم الملف معطيات محجوبة الهوية تخص 730.099 أسرة و3.341.426 فردا، وتشمل 85 متغيرا. كما تتيح للمستخدمين إجراء معالجات إحصائية وإعداد جداول مخصصة على الصعيدين الوطني والجهوي وعلى مستوى العمالات والأقاليم.

وتُرفق المعطيات الفردية بوثائق تقنية تضم قاموس المتغيرات وفئاتها، والمفاهيم والتعاريف، وكذا شروط الاستعمال اللازمة لاستغلالها. أما التدابير المعتمدة لحماية سرية المعطيات والحد من مخاطر التعرف على الهوية، فقد تم عرضها في القسم 2.7 – السرية: معالجة المعطيات.

ويمكن الولوج إلى ملفات المعطيات الفردية والوثائق المرافقة لها عبر الرابط التالي:
https://www.hcp.ma/downloads/RGPH-2014-Microdonnees-anonymisees-Open-Data_t22401.html

9.7 صيغ أخرى للنشر

تم كذلك نشر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وتثمينها عبر آليات مكملة للمنشورات وقواعد المعطيات المتاحة على الإنترنت والمعطيات الفردية. وقد تم، على الخصوص، تقديم هذه النتائج خلال عروض ولقاءات لتقاسم النتائج مع السلطات والمصالح اللاممركزة والشركاء المؤسساتيين، كما أعيد تداولها في وسائل الإعلام واستُعملت في أعمال تحليلية مختلفة.

كما تُدرج بعض النتائج والمؤشرات المستخرجة من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أو يُعاد نشرها أو استعمالها من طرف منظمات ومنصات دولية، ولا سيما *بوابة بيانات السكان* التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتُستخدم معطيات الإحصاء أيضًا في أعمال تحليلية تنجزها منظمات دولية، من بينها البنك الدولي، مما يسهم في توسيع نطاق الاطلاع عليها واستعمالها.

10.7 الوثائق المنهجية

تُتاح أهم الوثائق المنهجية المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بما في ذلك التعاريف والمفاهيم والمدونات والمذكرات المنهجية، على الموقع المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط والموقع المخصص للإحصاء.

- **التعاريف:** http://rgphentableaux.hcp.ma/Definitions
- **التصنيفات والمدونات:** https://www.hcp.ma/Classification-et-nomenclatures_a3178.html
- **استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014:** https://rgph2014.hcp.ma/file/209589

- **الملف الصحفي للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014**:
https://rgph2014.hcp.ma/attachment/499370

11.7 وثائق الجودة

تشمل الوثائق المتعلقة بجودة الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، على الخصوص، الوثائق الخاصة بالبحث البعدي للإحصاء، الذي مكّن من تقييم مدى تغطية الإحصاء، وكذا الوثائق التي تصف ترتيبات الإشراف على الأشغال الميدانية، ومراقبة التغطية واتساق المعطيات، وعمليات المراجعة والتحقق من صحة المعطيات التي أُنجزت في مختلف مراحل الإحصاء.

8. الاتصال

1.8 المؤسسة

المندوبية السامية للتخطيط

2.8 الوحدة

قسم إحصاء السكان والحالة المدنية

3.8 الأسماء

(1) عائشة مرشد
(2) بشرى المسلك

4.8 الوظائف

(1) رئيسة قسم إحصاء السكان والحالة المدنية
(2) رئيسة مصلحة المنهجيات واللوجستيك

5.8 العنوان

شارع محمد بلحسن الوزاني، أكدال العالي، ص.ب. 178، 10001، الرباط، المغرب

6.8 عناوين البريد الإلكتروني

a.mourchid@hcp.ma (1)

b.msallak@hcp.ma (2)

7.8 الهاتف

+212 (0) 5 37 27 29 00

8.8 الفاكس

+212 (0) 5 37 77 32 17